مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

العلاقات الخليجية السورية: رؤية استشرافية

سامح راشد
خبير الشؤون الإقليمية للشرق الأوسط

تقدير موقف
العدد (١٥)

أغسطس ٢٠٢٣م

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. عثمان حمود الخضر

القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

أ. د. يعقوب يوسف الكندري

القائم بأعمال مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. عبدالله عقله الهاشم
قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية ـ جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
القائم بأعمال رئيس قسم الجغرافيا
كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

أ. د. غانم حمد النجار
قسم العلوم السياسية
كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

أ. د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية ـ جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

د. بدر عثمان مال الله
المدير العام للمعهد العربي للتخطيط
دولة الكويت

سعادة السفير / سميح عيسى جوهر حيات
مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

سعادة السفير / عبد العزيز الشارخ
المدير العام السابق لمعهد سعود الناصر الدبلوماسي الكويتي ـ دولة الكويت

د. ناصر جاسم الصانع
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
دولة الكويت

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار تقرير «**تقدير موقف**» الذي يسلط الضوء على القضايا الراهنة والمستجدة والتي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف هذا التقرير من خلال العرض والتحليل لأبرز القضايا والمستجدات إلى تزويد الباحثين والمهتمين برافد بحثي يساعد في تكوين صورة علمية أشمل حول مختلف القضايا. وكذلك يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم التوصيات اللازمة لصناع القرار في دولة الكويت بما يحقق أهداف الدولة ومصالحها الاستراتيجية.

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)
الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني **Gulf_center@yahoo.com**

الموقع الإلكتروني **www.cgaps.ku.edu.kw**

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٣م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

تمهيد:

شهدت القمة العربية في دورتها العادية الثانية والثلاثين التي استضافتها المملكة العربية السعودية في شهر مايو ٢٠٢٣م (قمة جدة)، استعادة سوريا مقعدها في جامعة الدول العربية بعد أن ظل شاغراً منذ شهر نوفمبر ٢٠١١م.

وتشكل هذه الخطوة نقلة نوعية هامة فيما يخص العلاقات السورية – العربية عموماً، والخليجية على نحو خاص، كما أن لها تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية عدة.

ولقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي سباقة إلى اتخاذ خطوات عملية نحو التقارب مع دمشق، واستعادة العلاقة معها بشكل جزئي ومتدرج، مما يجعل استشراف مستقبل العلاقات الخليجية – السورية خلال المرحلة القادمة أمراً بالغ الأهمية.

وعلى ضوء ذلك، يعرض هذا العدد الجديد من سلسلة (تقدير موقف)، لأسس العلاقات الخليجية ـ السورية، وتطوراتها، ويناقش قضاياها الرئيسة الراهنة، وصولاً إلى استجلاء ملفاتها المستقبلية.

مدير المركز

أ.د. يعقوب يوسف الكندري

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

مقدمة..... ١٥

أولاً: مُرتكزات العلاقة بين دول الخليج وسوريا..... ١٧

ثانياً: تأثيرات عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية..... ٢٢

ثالثاً: قضايا مستقبل العلاقات الخليجية ـ السورية..... ٣٢

رابعاً: دور دول الخليج العربية ومستقبل سوريا..... ٣٨

خاتمة..... ٤٢

قائمة المراجع العربية والأجنبية..... ٤٥

مُلخّص

بعد أن اتّخذت جامعة الدول العربية قراراً برفع تعليق عضوية سوريا، في القمّة العربيّة الثانية والثلاثين التي استضافتها المملكة العربيّة السعوديّة بمدينة جدّة في التاسع عشر من شهر مايو ٢٠٢٣م، يكون مسار عودة سوريا إلى الإطار الجماعي العربي قد دخل مُنعطفاً مهمّاً. حيث تبدأ مرحلة جديدة تنقل العلاقات السورية – العربية من المسارات الثنائيّة والجزئيّة، إلى النطاق الجماعي والشامل، تحت المظلّة المؤسّسية للنظام الإقليمي العربي (جامعة الدول العربيّة).

ويسعى الباحث من خلال هذا التقدير إلى استشراف اتّجاهات العلاقات الخليجيّة السوريّة وآفاقِها، مع تحديد نقاط التقاطع والتوافق الأساسيّة في تلك العلاقات مع المستويين الخليجي الفردي المتعلّق بكلّ دولة خليجيّة، والجماعي المؤسّسي المتمثّل في مجلس التعاون، المظلّة المؤسّسية الفرعيّة لدول المجلس.

ولتحقيق الهدف المطلوب، تناول الباحث الموضوع من خلال أربعة محاور أساسيّة، تبدأ بالمُرتكزات التي تنطلق منها العلاقات بين دول الخليج وسوريا، خصوصاً الجوانب الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة. ثمّ ينتقل إلى

التداعيات والتأثيرات المترتّبة على عودة سوريا إلى الإطار العربي، وتحديداً ما يتعلق من تلك التأثيرات بالنطاق الخليجي. وبعدها يستشرف الباحث الملفّات والقضايا المطروحة على أجندة العلاقات الخليجيّة السوريّة مستقبلاً. وهو ما استتبع بالتالي التطرّق إلى الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها دول الخليج نحو سوريا، خصوصاً في المستقبل القريب، أي مرحلة إعادة الإعمار وبناء الدولة السوريّة وتحسين أوضاع الشعب السوري.

مقدّمة:

مع اتّخاذ جامعة الدول العربية قراراً برفع تعليق عضوية سوريا، في القمّة العربية الـ ٣٢ التي استضافتها المملكة العربية السعودية في مدينة جدّة[١] في شهر مايو ٢٠٢٣م، دخل مسار عودة سوريا إلى الإطار الجماعي العربي مُنعطفاً جديداً ومفصليّاً. إذ يُمثّل قبول الدول العربية استعادة دمشق مقعدها الشاغر في الجامعة منذ نوفمبر ٢٠١١م، تتويجاً لخطوات تقاربية ومياه كثيرة جرت في العلاقات السورية مع معظم الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية.

ومن أهمّ مسارات ذلك التقارب السوري-العربي، مسار العلاقة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إذ كانت بعض دول الخليج سبّاقة في اتّخاذ خطوات عملية نحو التقارب مع سوريا واستعادة العلاقة معها ولو جزئيّاً وبشكل متدرّج. مما يجعل مستقبل العلاقات الخليجية-السورية جديراً بالبحث والتحليل. وهو ما يتصدّى له هذا التقدير الموجز، من خلال استشراف الخطوط العريضة لملامح ذلك المستقبل، باستقراء

١- للاطّلاع على النصّ الرسميّ المعتمد لقرارات قمّة جدّة متضمّنة ما يتعلّق باستئناف مشاركة وفود سوريا في أنشطة الجامعة العربية، وكذلك تأكيد الجامعة العربية على المتطلّبات والمقوّمات اللازمة لحلّ الأزمة، انظر:
قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.. الدورة العادية (٣٢) جدة، المملكة العربية السعودية، (جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ١٩ مايو ٢٠٢٣م)، ص ٤٤ - ٤٦. https://shorturl.at/cpJVW

محدّدات وضوابط التفاعلات بين الجانبين الخليجي والسوري، والتي تشكّل أرضية معرفية لفهم تأثيرات الخطوة العربية الجماعية التي اتّخذتها قمّة جدّة في واقع ومستقبل العلاقات الخليجية السورية. ومن ثمّ الانطلاق نحو رصد وتحليل الملفّات والقضايا المطروحة على أجندة العلاقات الخليجية السورية في المديين القصير والمتوسّط، وطبيعة الأدوار التي يمكن لدول الخليج العربية القيام بها في مرحلة بلورة ورسم مستقبل سوريا.

وكما يسعى الباحث من خلال هذا التقدير إلى استشراف اتّجاهات العلاقات الخليجية السورية وآفاقها، يحرص في الوقت ذاته على تحديد نقاط التقاطع والتوافق الأساسية في تلك العلاقات مع المستويين: الخليجي الفردي المتعلّق بكلّ دولة خليجية، والجماعي المؤسّسي المتمثّل في مجلس التعاون، المظلّة المؤسّسية الفرعية لدول المجلس. ومن ثمّ يعتقد الباحث أنّ العلاقات الخليجية- السورية تقع في مستوى تحليليّ متوسّط بين مستويين تتأثّر بهما وتؤثّر فيهما. هما المستوى الأضيق وهو الأزمة السورية ذاتها، والمستوى الأوسع المتعلّق بوضعية سوريا في المنطقة والإقليم ككل. ويحاول عبر تقدير الموقف هذا أن يرصد للقارئ الاحتمالات المستقبلية المرتبطة بتلك المستويات الثلاثة: سوريا، والخليج، والمنطقة. ومن ثمّ يستشرف ارتباطاتها بمستقبل العلاقات بين دول الخليج العربية وسوريا.

أولاً ـ مُرتكزات العلاقة بين دول الخليج وسوريا:

لعقود طويلة، ظلّت الدراسات الأكاديمية تتناول «محدّدات» الظاهرة السياسية سواء الداخلية أو الخارجية، عبر تقسيمها قطاعياً إلى محدّدات سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة ثقافية... وهكذا. غير أنّ اتّساع نطاق المعارف في العلوم الإنسانية وتطوّر أدواتها البحثية والتحليلية، ومستجدّات الظواهر البشرية ذاتها، كلّها عوامل أثبتت يقيناً صعوبة -إن لم تكن استحالة- النجاح في ذلك الفصل النوعي إذا كان الهدف ليس مجرّد التنظير، وإنّما القيام بتحليل موضوعيّ وواقعيّ في الوقت ذاته. من ناحية أخرى، أصبحت العلاقات الدولية، كعِلم معنيّ بتفاعلات إنسانية في التحليل النهائي، أكثر تعقيداً وتداخلاً، بل وسيولة، من إخضاعها لعوامل ومؤثّرات جامدة كما لو كانت تقاس بمؤشّرات كمّية فقط، ويمكن فحصها معملياً بميكروسكوب. بينما هي في الأساس ظاهرة بشرية تؤدّي فيها المدركات والتوقّعات والعواطف النفسية وغيرها من النوازع الإنسانية دوراً جوهرياً في تطوراتها ونتائجها النهائية.

ومن ثمّ ربما يكون من المُلائم التخلّي عن مصطلح «المحدّدات» بمعناه المتداول كضوابط «حاكمة» بدقّة وبشكل كامل ونهائي. ويمكن اللجوء إلى مصطلحات أخرى أقلّ جَزماً وجموداً، وأكثر واقعية وموضوعية، مثل: «مؤثّرات» أو «محرّكات» أو «عوامل» أو «مرتكزات».

وبالنظر إلى تلك المرتكزات أو «المحرّكات» في العلاقات الخليجية السورية، أي المدخلات والعوامل المؤثّرة فيها بشكل عميق، سنجد أنها متداخلة ومترابطة معاً برغم تعدّد أوجهها أو بروز إحداها في مرحلة ما على حساب الأخرى. وعلى الرغم من ذلك التداخل، يمكن القول إن ثمّة دائرتين للمحرّكات والعوامل الحاكمة، أولاهما الدائرة الضيقة، أي تلك المؤثّرات المباشرة الأعمق حضوراً والأشدّ فعالية، وهي تشمل مقوّمات الأمن القومي والمصالح الإستراتيجية واعتبارات السيادة والتماسك المجتمعي، وغير ذلك من مقوّمات القوة الشاملة للدولة، كما تضمّ أيضاً بعض المصالح الحيوية، مثل: الأبعاد الاقتصادية وتجلياتها الإيجابية والسلبية. وفي هذا الصدد، يمثّل الاقتصاد أحد أهم المعطيات التي تؤثّر بشكل مباشر في العلاقات بين دول الخليج العربية وسوريا. فعلى الرغم من أنّ سوريا ليست دولة غنية ولا تنعم بوفرة موارد طبيعية ولا تتمتّع ببنيان اقتصاديّ قويّ سواء كان صناعياً أو ريعياً أو خدمياً، فإنّ اجتماع تلك السمات في مجتمع ذي كثافة سكانية عالية عددياً وتركيبة نوعية تفتقر إلى التميّز في المورد البشري، كلّ هذا يجعل البعد الاقتصاديّ حاضراً بقوّة في توجيه بوصلة العلاقات بين الجانبين. مع ملاحظة أنّ ذلك الحضور يتّخذ غالباً مسارات محدّدة شبه ثابتة، أهمّها المسار من سوريا إلى دول الخليج، والمتمثّل في توافد عمالة سورية ذات تخصّصات ومهارات متنوّعة (لكنها غير متفرّدة ولا نادرة) إلى دول الخليج. ومسار في الاتّجاه المقابل (من دول الخليج إلى سوريا) وقوامه المساندة الخليجية لسوريا، خصوصاً في الجوانب

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الاقتصادية، سواء كانت في شكل منح وقروض ميسّرة، أو استثمارات ومشروعات مشتركة.

وتتضمّن الدائرة الثانية مؤثّرات غير مباشرة أي أقلّ تأثيراً في توجيه قرارات وسياسات الدول بعضها تجاه بعض. وتضمّ هذه الدائرة بشكل أساسيّ العوامل الخارجية، مثل: علاقة الطرفين مع أطراف ثالثة، وطبيعة البيئة الإقليمية السائدة، وهيبة أو مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً.

وفي هذا النطاق، يأتي العامل المتعلّق بالأطراف الثالثة في مقدّمة تلك العوامل والمحرّكات. وهو ينصرف بشكل خاصّ إلى ما يمكن تسميته «البعد الإيراني» في العلاقات بين الجانبين. فعلى وقع العلاقات الوثيقة بين دمشق وطهران، والتي وصلت إلى درجة التحالف بالمعنى الواسع منذ بضعة عقود، يكون لذلك البعد حضور قويّ وتأثير في صيرورة ومضامين العلاقات بين دول الخليج العربية وسوريا. وقد تسبّبت تطوّرات الأزمة السورية التي بدأت عام ٢٠١١م في زيادة أهمية العامل الإيراني وتأثيره في العلاقات، وإن لم تظهر بصمات ذلك على التفاعلات الخليجية السورية بشكل منفصل وواضح. أولاً لدخول البعد الإيراني ضمن أبعاد أخرى متعدّدة ومعقّدة للأزمة، بما فيها تدخّل أطراف خارجية أخرى وبنسق تدخّلي مشابه لإيران، مثل: روسيا والولايات المتّحدة الأمريكية وتركيا. وثانياً لغياب أو انحسار المظلّة الرسمية عن العلاقات الخليجية السورية معظم سنوات الأزمة[٢].

٢ – معن طلاع، العلاقات الخليجية – السورية: تقويض المشروع الإيراني أو تحول سوريا لدولة فاشلة، مجلة «آراء حول الخليج»، العدد ١٢٦، (جدة، مركز الخليج للأبحاث، يناير ٢٠١٨م).
https://araa.sa/index.php?view=article&id=00-13-09-09-01-4342:2018&Itemid=172&option=com_content

وفي تلك الدائرة أيضاً، حالة النظام الإقليمي العربي (تماسكاً أو تبايناً)، ومن ضمنه النظام الفرعي الخليجي. فمنذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل ما يربو على أربعة عقود، تتفاعل علاقات دول المجلس سواء فرادى أو مجتمعة، مع المشهد العربي والإقليمي، وطبيعة واتّجاهات العلاقات والتوازنات بين دول المنطقة. وهو ما ينطبق أيضاً على التفاعلات بين دول الخليج بعضها مع بعض، ومن ثمّ فيما بينها -فردياً أو جماعياً- وبين الدول العربية الأخرى، مثل سوريا.

في المجمل، تخضع علاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع سوريا، أولاً وبشكل مباشر، لاعتبارات الأمن القومي. فالمحدّد الأوّل لسياسة أيّ دولة وطنية، هو الحفاظ على أمن هذه الدولة واستقرارها وسيادتها. وبالنسبة إلى دول الخليج العربية، تقع سوريا في المجال الحيوي لها. بدءاً بالمملكة العربية السعودية بحكم التماس الحدودي شبه المباشر معها، ثمّ بدرجة أقلّ مع دولة الكويت حيث الجوار القريب، وهكذا بالنظر إلى بقية دول الخليج تباعاً. ثمّ في درجة تالية تتأثّر العلاقات بالأوضاع السورية، مع ما يتضمّنه ذلك من مدى الاستقرار أو الاحتقان السياسي، وطبيعة وهيكل الاقتصاد ومواطن القوّة والضعف فيه؛ لما لهذين العاملين من مردود مهمّ على أمن دول الخليج ومصالحها واستقرارها، وبالتالي على العلاقات بين الجانبين. وهو ما تجسّد بوضوح خلال العقد المنصرم، على وقع انهيار الوضع الأمني والاستقرار الداخلي في سوريا وخروج أعداد كبيرة من السوريين فراراً من الدمار والحرب؛ ما ألقى بأعباء كبيرة على

دول الجوار السوري وبقية الدول العربية، ومنها دول الخليج[٣]. بالتالي، يمثّل الوضع الداخلي في سوريا أهمية إستراتيجية لدول الخليج، بحكم التأثير المباشر والسريع لمجريات الوضع السوري وتداعياته في الدوائر المحيطة بسوريا.

والمُتوقّع أن يتجسّد ذلك العامل مُجدّداً في المستقبل القريب، أي فيما بعد الأزمة السورية، حيث ستكون الدول المعنيّة باستعادة علاقات جيدة مع دمشق خاصّة دول الخليج، مطالَبة بدور أوسع وأكبر في استنهاض الاقتصاد السوري، فضلاً عن خطوات ومراحل إعادة إعمار ما دمّرته الحرب هناك من بنية تحتية ومشروعات أساسية وخدمية.

٣ - تشكّل قضية اللاجئين والنازحين السوريين واحدة من أعقد وأهم القضايا والأعباء المترتبة على الأزمة السورية. وقد بذلت جهود كثيرة لمعالجة هذه المشكلة، من أبرزها انعقاد عدد من المؤتمرات للدول المانحة، استضافت دولة الكويت المؤتمرات الثلاثة الأولى منها (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥م).

ثانياً ـ تأثيرات عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية:

لعودة سوريا إلى الحاضنة العربية تداعيات مهمّة وتأثيرات مباشرة في المنطقة ككلّ، وعلى دول الخليج العربي، وبالطبع على العلاقات بين الجانبين: الخليجي والسوري.

١- سياسياً:

يتمثّل التأثير الأوّل والمباشر سياسياً، في تحفيز الحسّ العروبي وتقوية الإطار العربي، فبالإضافة إلى أهمية وتأثير التوجّهات القومية للعقل السياسي السوري منذ بضعة عقود، تعتبر عودة أيّ دولة عربية إلى الحاضنة العربية بمثابة تقوية وتدعيم للروابط العضوية المفترض أنّها قائمة أصلاً بين الدول العربية جميعاً.

وبالتالي ستنعكس عودة سوريا إلى الإطار العربي إيجابيّاً على مؤسّسات العمل العربي المشترك، التي تقودها جامعة الدول العربية. فكما كان لتجميد عضوية سوريا انعكاسات سلبية مباشرة على الأزمة السورية ومجرياتها باستفراد دول أخرى بأدوار جوهرية في توجيه مسار الأزمة وإدارتها، كانت هناك أيضاً انعكاسات سلبيّة على الإطار العربي المؤسّسي الذي تمثّله الجامعة العربية. وذلك بغياب الحضور والثقل السوري في ضبط اتّجاهات الحركة والمواقف العربية في إطار الجامعة.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

وبالتلازم مع ذلك المردود المهمّ، ثمّة مردود آخر لا يقلّ أهميّة ويرتبط مباشرة بدول الخليج العربية، وبالتالي ستكون له تأثيرات مباشرة في مستقبل العلاقات معها، ألا وهو تغيّر موازين القوّة في الإقليم. فبحكم ما هو معروف من موثوقية العلاقة بين سوريا وإيران، فإن عودة سوريا عربياً تعني بالتبعية استعادة المظلّة العربية كمرجعية -ولو نسبية أو جزئية- لسياسات وتحرّكات دمشق، الأمر الذي قد يؤثّر بدرجة ما في عمق الارتباط السوري القائم حالياً بإيران.

وبالتالي ستعزّز عودة سوريا إلى الإطار العربي الاستقرار الإقليمي، وهو ما يعني مزيداً من الفرص للحوار والتفاهم بين دول الخليج والقوى الإقليمية ذات العلاقات الجيدة مع سوريا أو مع عواصم الخليج، والمقصود هنا تحديداً إيران وتركيا.

على أنّ ثمّة اعتبارات تلقي بظلالها حول هذا التوقّع الإيجابي، من أهمّها ما يتعلّق بالتمايز النسبي بين السياسات الخارجية لدول الخليج العربية، وبالتالي اختلاف حساباتها وتقديراتها للعلاقة مع كلّ من إيران وتركيا، بل وأيضاً بالنسبة إلى العلاقة مع سوريا. خاصّة أنّ بعض دول الخليج لها موقف محدّد في اتّجاه دعم مطالب الشعب السوري والخطوات المطلوبة من الحكومة السورية في هذا الخصوص. في المقابل ثمّة رؤية خليجية أخرى تدرك أنّ المرحلة الحالية على المستوى الإقليمي تتطلّب، بل وربما تفرض، مساندة الدولة الوطنية سواء في الحالة السورية أو غيرها. وفي حالة سوريا، فإنّ تلك المساندة ينبغي أن تُترجم من مدخل الحوار الرسمي مع دمشق.

ويمثّل استئناف عضوية سوريا في جامعة الدول العربية توفّر مظلّة عربية جماعية لأيّ إجراءات تقاربية تقوم بها أيّ دولة عربية أو خليجية مع دمشق. ما سيمنح تلك الإجراءات ثقلاً وثباتاً سيساعد بدوره في تطويرها مستقبلاً على المستويين الثنائي والجماعي. فضلاً عن ذلك فإنّ العمل الخليجي من داخل الإطار المؤسّسي العربي متمثّلاً في الجامعة العربية، يتيح حريةً وأريحية في التعامل المباشر بين أيّ من دول الخليج العربية وسوريا، بعد تلاشي المحاذير أو الحساسيات المرتبطة بهذا الشأن فيما بين دول الخليج العربية، سواء في النطاق المؤسّسي، أي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو في سياق تباين المواقف والسياسات الخاصّة بكلّ دولة خليجية تجاه العلاقة مع سوريا. أي أنّ فتح ذلك الباب عربياً يرفع الحرج عن أيّ دولة خليجية بشأن مستقبل علاقاتها مع دمشق، سواء كان موقف تلك الدولة بالتأييد والحماس أو بالتحفّظ والتأنّي[٤].

لذلك لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار أنّ المردود السياسيّ الإيجابيّ من عودة سوريا، كما سينعكس على علاقات دمشق مع دول الخليج العربية، سينعكس أيضاً على التفاعلات البينيّة داخل المنظومة الخليجية، سواء في الإطار المؤسّسي المتمثّل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو على مستوى العلاقات الثنائية بين كلّ دولتين خليجيّتين.

وفي الإطار العربي الأوسع، وعلى الرّغم من الإقرار بأنّ دمج سوريا عربياً يصبّ في تعزيز التضامن العربي، وكسر الحواجز وإنهاء الانقسامات العربية–العربية، الأمر الذي يؤثّر بالتبعية، من المنظور الإقليمي الشامل، في

٤ – حول اختلاف الدوافع وتباين العوامل المؤثرة في حسابات دول الخليج تجاه إعادة العلاقات مع سوريا، انظر التحليل الذي نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، في اليوم السابق مباشرة لانعقاد القمة العربية:
https://www.nytimes.com/18/05/2023/world/middleeast/syria-assad-arab-league.html

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

تقوية أركان النظام الإقليمي العربي وإحياء التفاعلات الإيجابية بين مكوّناته من مختلف الدول العربية، فإنّ هذا لا يعني تأكيداً مطلقاً أو يضمن مسبقاً بناء مواقف عربية واحدة أي «إجماعية»، في ظلّ تباين الرؤى في المصالح والتهديدات، ومن ثمّ اختلاف التحالفات والسياسات[٥].

٢- اقتصادياً:

سيكون لتحسّن العلاقات السورية-العربية بشكل عام، والخليجية على وجه الخصوص، تداعيات مهمّة على الجانب الاقتصادي. والمقصود هنا ليس فقط التداعيات على العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الخليجي والسوري، وإنّما أيضاً تأثيرات العامل الاقتصادي في مجمل العلاقات، وفي ضبط وتيرة تحسين العلاقات بين الجانبين.

وبعبارات محدّدة، استخدمت دول كثيرة أوراقاً وأدوات اقتصادية في تجسيد مواقفها وتحرّكاتها في الأزمة السورية منذ بدايتها وعلى مدى سنواتها العشر، وبالتبعية كان لذلك مردود مهم على تطوّرات الأزمة، وكذلك على العلاقات السورية مع تلك الدول، كلّ حسب مواقفها وتحرّكاتها والأدوات التي وظّفتها، بما فيها الأدوات الاقتصادية.

٥ - عودة سوريا إلى الجامعة العربية لم تكن محل إجماع عربي، وهو تباين معلن رسمياً من جانب الدول التي تحفظت وكذلك من الجامعة العربية ذاتها. كما أن وجود مواقف مؤيدة وأخرى رافضة لتلك العودة قائم منذ بدأت تلميحات التقارب مع دمشق عام ٢٠١٨م. حول خارطة تلك المواقف عربياً وخليجياً، انظر:
ما موقف الخليج من عودة سوريا للجامعة العربية؟، متابعات إخبارية على موقع «راصد الخليج»، ١٠ سبتمبر ٢٠٢٢م.
https://www.gulfobserver.org/essay.php?id=33121&cid=469

مؤخّراً ومع وقوع الزلزال المدمّر الذي ضرب سوريا وتركيا في ٦ فبراير الماضي (٢٠٢٣م) قرّرت الولايات المتّحدة الأمريكية تعليق عقوباتها المفروضة على دمشق بموجب قانون «قيصر» منذ سبتمبر ٢٠١٩م، على أن يسري التعليق أو الإعفاء من العقوبات لمدة ستّة أشهر تبدأ في ٩ فبراير وتنتهي في ٨ أغسطس من العام الجاري. وقد أتاح تعليق العقوبات فرصة كبيرة لترجمة التوجّه العربي والخليجي نحو تحسين العلاقة مع سوريا، إلى مِنح ومساعدات غذائية وطبية ومعدّات إنقاذ وإغاثة، وغير ذلك من مساعدات اقتصادية متنوّعة لتجاوز تلك الكارثة الطبيعية، وما ترتّب عليها من أوضاع إنسانية مأساوية، فضلاً عن الخسائر البشرية الهائلة، تسبّب الزلزال في خسائر ضخمة للاقتصاد السوري بمختلف قطاعاته. فوفقاً لمنظّمة العمل الدولية، فقدَ ١٧٠ ألف عامل وظائفهم. وأصبحت ١٥٤ ألف أسرة تضمّ ٧٢٥ ألف شخص بلا موارد للمعيشة. أمّا قيمة الخسائر المالية لتزايد نسبة البطالة وإغلاق كثير من المنشآت بسبب الزلزال، فقد وصلت إلى ٥,٦٨ مليون دولار أمريكي شهرياً[٦].

ويمكن اعتبار هذه الفترة الزمنية نموذجاً لما سيترتّب على استئناف وتطوير العلاقات الخليجية السورية، في الشقّ الاقتصادي منها، بما يمكن القياس عليه وجعله قابلاً للاستمرار.

بالتالي، وعلى الرغم من الشروط والمقوّمات اللازمة لاستئناف العلاقات الاقتصادية، فقد بات من المؤكّد أنّ تداعياتها الإيجابيّة كبيرة، وأمثلتها التي

6 - https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_873909/lang--ar/index.htm

جرت بالفعل في أعقاب الزلزال قائمة وتشهد على ذلك، خصوصاً من جانب دولة الكويت[٧]. فضلًا عن أنّ نطاق العلاقات سيتجاوز ذلك الإطار الإنساني والإغاثي، ليشمل مجالات وأنشطة أخرى، مثل التجارة السلعية والاستثمارات في البنية التحتية وفي قطاع الخدمات الأساسية كالتعليم والصحّة.

ومن ثمّ فإنّ الجانب الاقتصادي سيمثّل مصدراً واسعاً لقوى دافعة ليس فقط نحو تحسين العلاقات الخليجية السورية، لكن أيضاً نحو تثبيتها بروابط عضوية قوامها دوافع براغماتية ومحرّكات أخلاقية أيضاً، حيث تخدم الاقتصاد ومن ثمّ الاستقرار في سوريا، فضلاً عن تخفيف الأعباء ورفع المعاناة عن كاهل الشعب السوري.

يضاف إلى ذلك وجود آفاق واسعة محتملة لتعاون اقتصاديّ كبير بين الخليج وسوريا، يتعلّق تحديداً بمجال الطاقة. فهناك أفكار كثيرة لمشروعات طاقوية كبيرة مهمّة لسوريا ولدول الخليج العربية، من أبرزها تأسيس منظومة متكاملة لنقل الطاقة الأحفورية (النفط والغاز) من الخليج العربي إلى أوروبا عبر البحر المتوسّط، لكن ليس من خلال المسار التقليدي الذي يمرّ عبر قناة السويس المصرية، وإنما عبر خطوط ناقلة تمرّ عبر الأراضي السورية، ثمّ في مياه المتوسّط ومنها إلى الأسواق الأوروبية. بعض هذه المشروعات قديمة، وجزء من هذه الخطوط كان قائماً ويعمل بالفعل.

٧ – دولة الكويت تقدم مساهمة للمفوضية بقيمة ١٧ مليون دولار لدعم جهود الاستجابة للناجين من الزلازل في تركيا وسوريا، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٣٠ مارس ٢٠٢٣م.
https://www.unhcr.org/ar/642561114

غير أنّ التطوّرات السياسية سواء بالخلافات البينية أو بالأزمات الداخلية والاضطرابات خصوصاً في سوريا، هي التي عطّلت ما كان قائماً، وحالت دون تنفيذ الجديد من تلك المشروعات[٨].

ومن ثمّ، فإنّ التفاصيل الخاصّة بهذه المشروعات المقترح تنفيذها أو تفعيلها ليست واضحة أو ربما لم تتبلور بشكل نهائي بعد، سواء ما يتعلق منها بطبيعة وحالة المواد الطاقوية التي سيتمّ نقلها (نفط خام أم مكرّر/ غاز طبيعي أم مُسال) أو بقوام منظومة النقل، هل ستكون خطوط أنابيب، أم سككاً حديدية؟. لكن المؤكّد وجود مردود إيجابيّ واسع النطاق وعظيم الفائدة على كلّ من دول الخليج العربية وسوريا، حال تعميق وتطوير العلاقات خصوصاً في الجانب الاقتصادي.

وتظهر هنا أهمية كبيرة لوجود مظلّة مؤسّسية لتلك الأشكال من التعاون بين الدول. وفي الحالة الخليجية – السورية، تتوفّر هذه المظلّة على مستويين: أولهما هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يمثّل الذراع المؤسّسية للمنظومة الخليجية. والثاني هو جامعة الدول العربية. وبالتالي فإنّ عودة سوريا إلى الجامعة العربية تعود بدورها إلى المظلّة المؤسّسية العربية في مشهد علاقات سوريا مع الدول العربية بما فيها دول الخليج العربية، بمختلف مساراتها.

وثمّة مغزى عميق في هذا الصدد، مفاده إمكانية بل وضرورة الاستفادة من الميّزات النسبية للدول وتحويلها إلى مداخل تكامل وتنسيق لتعظيم

٨ – لسرد إجمالي لتلك المشروعات التي كانت قائمة أو متفقاً عليها في السابق، انظر:
أنس فيصل الحجي، العرب ومشكلة أنابيب النفط والغاز، موقع «إندبندنت عربية»، ٢٥ إبريل ٢٠٢٣م.
https://cutt.ly/vwrgQxe2

المنافع وتحقيق مكاسب مشتركة ومتبادلة، سواء مثلاً فيما بين الدول المتشابهة المنتجة أو المصدّرة للطاقة، أو فيما بينها وبين الدول الناقلة أو دول المرور. وهو ما يؤكّد أهمّية الاستقرار واستتباب الأمن سواء هنا أو هناك لصالح هذه الدول وتلك معاً.

٣- أمنياً:

مثّلت الجوانب الأمنية أهمّية متزايدة في العلاقات بين الدول وفي الأوضاع الإقليمية، خاصّة في المناطق ذات الحساسيّة والمعروفة تقليدياً بتفشّي الاضطرابات فيها وتعدّد مصادر التهديد الأمني. وفي ظلّ المعطيات الإقليمية ومستجدّاتها الراهنة، سيكون لمستقبل العلاقات الخليجية السورية تداعيات أمنية مهمّة، ليس فقط على العلاقات ذاتها، وإنّما أيضاً على الوضع الإقليمي ومستقبل المنطقة ككلّ.

ومن أبرز التداعيات ذات البعد الأمني في مرحلة ما بعد عودة سوريا عربياً، ما يتعلّق بمواجهة التهديدات الأمنية المباشرة التي تواجه دول المنطقة، سواء بشكل مباشر بتوسيع نطاق ومدى التعاون في مكافحة الإرهاب، أو بشكل غير مباشر من خلال قنوات الاتّصال والحوار غير المباشر الذي يفضي بدوره إلى تخفيف الاحتقان ومعالجة بؤر التوتّر في بداياتها قبل أن تتحوّل إلى تهديدات ماثلة.

وفي المقابل، هناك تأثيرات سلبيّة متوقّعة ليست مرتبطة حصراً بعودة سوريا عربياً، وإنما هي ناتجة بالأساس عن انتهاء الأزمة السورية. وأهمّ

تلك التأثيرات مسألة المقاتلين المنتمين إلى جماعات مسلّحة منتشرة في بعض الأراضي السورية. فهؤلاء المقاتلون سيبحثون عن موائل جديدة لهم. فأعدادهم كبيرة تقدّر بالآلاف، وينتمي كثير منهم إلى جنسيّات غير سورية، وليسوا كلّهم عرباً. ولا شكّ أنّ دول المنطقة ستكون هدفاً للانتقال إليها، سواء كـ«ملاجئ» محتملة لهم أو كـ«ساحات عمل» جديدة. خصوصاً أنّ النسبة الأكبر من أولئك المقاتلين ينتمون إلى فصائل وجماعات متطرّفة، بينما مقاتلو المعارضة السورية، أي المنتمون إلى فصائل ذات مرجعية سياسية، فأقلّ عدداً، وأغلبهم سوريون أصلاً.

وبحكم القرب الجغرافي لسوريا من دول الخليج العربية، والذي يصل إلى حد الجوار شبه المباشر مع السعودية والكويت، فإنّ دول الخليج العربية معنيّة بصورة كبيرة بهذا الأمر، وخصوصاً بالنسبة إلى هاتين الدولتين؛ ما يستدعي الانتباه والاستعداد للتعامل مع تهديدات أمنية محتملة جرّاء خروج أولئك المقاتلين من سوريا. على نحوٍ يمكن توصيفه بموجة «العائدون من سوريا» على غرار موجات العودة السابقة من أفغانستان والشيشان وغيرهما.

تُجَلّي هذه المسألة الأمنية الحساسة أهمية التواصل، وأن تكون العلاقات بين دول الخليج العربية وسوريا جيّدة وتعاونية وصريحة أيضاً. حيث يجب التوصّل إلى تفاهمات بين الجانبين، سواء ثنائية مع كل دولة خليجية أو جماعية في إطار مجلس التعاون؛ للتنسيق وبلورة خطوات محدّدة وآليّات عملية لاستباق تلك الموجة المتوقّعة، والعمل على منعها، ثمّ مواجهة ما يتسرّب منها إلى دول الخليج.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

وسيؤدّي تنشيط العلاقات بين دول الخليج العربية وسوريا إلى رفع درجة الجهوزية الخليجية للتعاطي مع ذلك التطوّر السلبي المحتمل. حيث يمكن أن تلعب دمشق دوراً مهمّاً في ذلك، يشمل: المعلومات الاستخبارية التي قد تملكها أجهزة الدولة السورية عن القوى والجماعات والفصائل المسلّحة هناك، فيما يتعلّق بالهياكل والتشكيلات والارتباطات الخارجية، فضلاً عن مصادر التمويل والتسليح، وإن كان هذا الجانب من التداعيات وغيره من التهديدات الأمنية التي ربّما ترتبط بمرحلة ما بعد الأزمة السورية أو قرب تسويتها، يتطلّب توسيع نطاق التنسيق المطلوب ليشمل أطرافاً أخرى منخرطة في الأزمة السورية بشكل مباشر وميداني، خصوصاً روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تركيا.

ومن المهمّ هنا لفت الانتباه إلى أنّ ذلك التهديد لن يكون مترتّباً على تحسين العلاقات السورية الخليجية، وإنما هو مرتبط بنهاية الأزمة، وانتقال سوريا إلى مرحلة جديدة تستعيد فيها الدولة سيادتها على كامل الأراضي السورية، وتباشر مراحل انتقالية. وهو ما قد يستغرق وقتاً وخطوات إجرائية متعدّدة. بينما سيساعد تحسين العلاقات الخليجية السورية وتطويرها في مواجهة ذلك التهديد، بل إنّ وجود علاقات تعاونية وقوية بين دمشق والعواصم الخليجية، مدخل جوهري لمواجهته وأحد المقوّمات الضرورية لتلك المواجهة.

ثالثاً ـ قضايا مستقبل العلاقات الخليجية ـ السورية:

بالنظر إلى ما سبق تناوله من تداعيات وتأثيرات متوقّعة لعودة سوريا إلى الإطار العربي، وبقراءة مستجدّات الأزمة السورية وتطوّرات الوضع الحالي في المنطقة ككلّ، فإنّ العلاقات بين الجانبين الخليجي والسوري تنتظرها حزمة من الملفّات والقضايا ستمثّل محاور للعلاقات في المستقبل على المديين القريب والمتوسّط، منها:

١. الأمن الإقليمي:

حيث إنّ البعد الأمني هو المحرّك الأكثر تأثيراً في صيرورة العلاقات وحسابات دول الخليج تجاه العلاقة مع سوريا، وإنّ ملفّ الأمن الإقليمي بالمعنى الشامل سيشكّل أبرز القضايا المطروحة بين الجانبين. وبالتأكيد لا خلاف بينهما حول مفهوم الأمن الإقليمي وضرورة إحلال الاستقرار والهدوء في الشرق الأوسط. وهو ما ينطبق أيضاً على مواقف دول المنطقة كلّها. غير أنّ المسألة هي ذلك التباين في الرؤى والحسابات الخاصة «بكيفية» تحقيق ذلك الأمن. ثمّ يزداد المشهد تعقيداً بالتطرّق إلى احتمالات تعارض الرؤى بين دولة وأخرى حول مقوّمات ومتطلّبات الأمن الإقليمي. وعلى

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

سبيل المثال: لدول الخليج موقف ثابت ومبدئيّ تجاه أيّ تدخّل خارجيّ في الشؤون الداخلية لأيّ دولة، بما في ذلك الأزمة السورية، وتعتبر أنّ تهديد الأمن الإقليمي وغياب الاستقرار عن المنطقة يرجع في شقّ أساسيّ منه إلى تلك التدخّلات الخارجية، إضافة إلى الأدوار التي تلعبها بعض القوى الداخلية الموالية لأطراف خارجية أيّاً كانت. وفي المقابل، لا تضع دمشق كلّ الأدوار الخارجية في سلّة واحدة، فترى أنّ كلاً من التدخّل العسكري الأمريكي والتركي عدوان، بل و«احتلال» لأراضٍ سورية، أما تدخّل روسيا وإيران فمشروع، لأنّه جاء تلبية لطلبٍ من الدولة السورية. ولا شكّ أنّ ذلك التفاوت في إدراك مقتضيات ومهدّدات الأمن الإقليمي في المنطقة سينعكس على أجندة العلاقات بين الخليج وسوريا على المدى القصير. وستظهر إيران سريعاً كرقم مهمّ وأساسيّ في حسابات ورؤية الطرفين لأجندة العلاقات مستقبلاً، وبشكل يختلف نوعياً عمّا كان عليه وزن العامل الإيراني في العقود السابقة على اندلاع الأزمة السورية. فلإيران حالياً تواجد عسكري مباشر في سوريا، فضلاً عن النفوذ السياسي والتحرّكات المجتمعية، وغير ذلك من أوجه حضور إيران وتغلغلها في الشؤون السورية، على الأقلّ داخلياً.

ولمّا كانت إيران لاعباً رئيساً في بؤر إقليمية أخرى تتّسم كلّها تقريباً بالتوتّر والاضطراب، ولمّا كان اليمن من أهمّ تلك البؤر بالنسبة إلى دول الخليج، إذ يمثّل خاصرة حسّاسة ومدخلاً جيوستراتيجياً حيويّاً لشبه الجزيرة العربية، فإنّ نطاق قضايا الاستقرار والأمن الإقليمي على أجندة

العلاقات الخليجية السورية، سيتّسع بالضرورة ليشمل أيضاً ملفّ الأزمة في اليمن من باب التأثيرات المتقاطعة بحكم وجود عامل واحد مشترك ونشط بفعاليّة هو «إيران». والأمر ذاته ينطبق أيضاً على الأوضاع والتطوّرات في العراق وكذلك في لبنان.

٢. استقرار سوريا سياسياً:

لمّا كانت الأزمة السورية بدأت أساساً لأسباب سياسية، وبغضّ النظر عن دخول متغيّرات كثيرة وأدوار مختلفة على خطّ الأزمة لاحقاً، فإنّ من المؤكّد أنّ البدء بالحلّ النهائي للأزمة، وبالتبعية استعادة استقرار وتماسك الدولة السورية، هو البداية الصحيحة والحتمية لعودة سوريا بالمعنى الكامل والشامل للعودة، كدولة ومجتمع وقوّة عربية وإقليمية ذات ثقل في النظام الإقليمي العربي.

ومؤدَّى ذلك، أنّ مستجدّات الوضع السياسي الداخلي في سوريا ستفرض نفسها على أجندة العلاقات مع كلّ الدول والأطراف، سواء إقليمية أو عالمية. بما فيها بالطبع دول الخليج العربية المعنية أكثر من غيرها في الإقليم باستعادة وتطوير علاقات وثيقة وتعاونية مع سوريا مستقرّة ومتماسكة.

بالتالي، يجدر أن تكون عملية الانتقال السياسي وبناء الدولة السورية على المستوى السياسي شقّاً جوهرياً وأساسياً في توجيه وإدارة العلاقات بين الجانبين على المدى القصير. ويتّسق هذا التقدير في الواقع مع الرؤى

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الرسمية العربية التي جسّدتها مواقف وتصريحات رسمية سبقت انعقاد القمّة العربية الأخيرة في ١٩ مايو ٢٠٢٣م في المملكة العربية السعودية. وتحديداً في الاجتماع التشاوري لوزراء خارجية عدد من الدول العربية، الذي انعقد في العاصمة الأردنية عمّان قبل موعد القمّة بأيّام قليلة[٩]، والذي تبنّى ما عُرف بمقاربة «خطوة مقابل خطوة». أي تكون خطوات الانفتاح العربي الرسمي على سوريا، متدرّجة وتبادلية، فترتبط كلّ منها بخطوة مقابلة تتّخذها دمشق نحو انفتاح سياسي رسمي أيضاً في الداخل السوري.

٣. إعادة الإعمار:

ستتصدّر الملفّات الاقتصادية قائمة أولويّات العلاقات المستقبلية بين الخليج وسوريا. تنقسم هذه الملفّات إلى مجموعتين: المجموعة الأولى، وهي الأساسيّة والأكثر إلحاحاً، تتعلّق بإعادة إعمار ما تهدّم وتعرّض للتدمير خلال العقد الماضي. والمجموعة الثانية هي حزمة الإجراءات والسياسات التي تكفل استنهاض الاقتصاد السوري، وإعادة تشغيل عجلة التنمية التي تعاني أصلاً -كما سبق ذكره- من نقص الموارد وضعف الهياكل والآليات.

والارتباط بين المجموعتين عضويّ وإجرائيّ. فمن ناحية، لا بدّ من أن تكون إعادة الإعمار شاملة لكلّ القطاعات بما يساعد في إعادة بناء الدولة

٩ - حول المشاورات التي سبقت القمة العربية ونتائج اجتماع عمّان الوزاري، انظر:
إبراهيم حميدي، "وثائق سرية" تمهيداً لعودة سوريا إلى الجامعة العربية، مجلة "المجلة"، ١٨ مايو ٢٠٢٣م.
https://cutt.ly/dwrdEcQa

بشكل متوازٍ يضمن عدم تعثّر بعض القطاعات البنيوية. ومن ناحية أخرى، من شأن ذلك الشمول أن يساعد في تعجيل وتسهيل تدوير عجلة الاقتصاد واستحداث مشروعات جديدة فضلاً عن تشجيع الاستثمارات الخارجية، بما يفضي إلى توسيع نطاق التشغيل وزيادة فرص العمل.

وفقاً للمبعوث الأممي الخاصّ إلى سوريا سابقاً ستيفان ديميستورا، في عام ٢٠١٩م، فإنّ التكلفة الإجمالية لإعادة إعمار سوريا بلغت نحو ٢٥٠ مليار دولار أمريكي لتغطية مختلف القطاعات. بينما بلغت التقديرات الحكومية السورية قرابة ٤٠٠ مليار دولار[١٠]. لكنّ ثمّة قطاعات لها أولوية وتحتاج إلى إعادة إعمار شاملة، لأنّها الأكثر تضرّراً والأشدّ أهمّية في استعادة وتأهيل الدولة السورية مجدّداً. وهي الإسكان والصّحة والتعليم والبنية التحتية. والاقتصاد السوري في أمسّ الحاجة إلى ضخّ استثمارات كبيرة في هذه القطاعات.[١١]

إضافة إلى أهمية إعادة الإعمار بالنسبة إلى سوريا، فهي مهمّة كذلك على صعيد العلاقات مع دول الخليج العربية، حيث ستمثّل قوّة دافعة كبيرة لتنمية وتطوير العلاقات على المستويات كافّة، خاصّة على المستوى الشعبي،

10 -Eugenio Dacrema and Valeria Talbot, Rebuilding Syria, Italian Institute for International Political Studies, Sept 2019, Pp36-35.
https://www.ispionline.it/sites/default/files/pubblicazioni/ispi_report_rebuilding_syria_0_2019.pdf

١١- يمكن الرجوع إلى حصر تفصيلي وتحليل لخسائر الاقتصاد السوري منذ بدء سنوات الأزمة والحرب حتى عام ٢٠٢٠م موزعة قطاعياً في الدراسة التالية:
د. رمضان أحمد العمر، الأزمة السورية وتأثيرها على الاقتصاد السوري ٢٠١١-٢٠٢٠م، ورقة منشورة في كتاب أعمال الملتقى الدولي «تداعيات الأزمات الدولية الراهنة على الوطن العربي»، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، العام التاسع، العدد ٣، (الجزائر، البليدة، مركز جيل البحث العلمي، أكتوبر ٢٠٢٢م)، ص ٥٣-٦٠.
https://jilrc.com/archives/15972

وفي نطاق المنظّمات المجتمعية والقطاع الخاص، حيث يكون للدور الذي تضطلع به أيّ دولة في إعادة الإعمار مردود مباشر على الشعب والمجتمع، ومن ثمّ على تعميق وتعزيز العلاقات بين البلدين.

رابعاً- دور دول الخليج العربية ومستقبل سوريا:

لأنّ الاقتصاد يحتلّ نصيباً مهمّاً من استحقاقات المستقبل على أجندة العلاقات الخليجية السورية، فثمّة مهامّ وأدوار اقتصادية كثيرة بانتظار دول الخليج العربية، تبدأ من مشاركة فعّالة في جهود إعادة الإعمار كأولويّة قصوى وعاجلة، وتمتدّ لتشمل التدخّل بالثقل الخليجي للتصدّي لحزمة الأعباء الاقتصادية والمعيشية التي تواجه الدولة والشعب السوري، بما في ذلك التبادلات التجارية التي تراجعت بشدّة خلال سنوات الأزمة. وعلى الرّغم مما بدا من إشارات إيجابيّة من جانب بعض دول الخليج تجاه سوريا منذ عام ٢٠١٨م[١٢]، تضمّنت زيارات لمسؤولين ورجال أعمال بالإضافة إلى الاتّفاق مبدئياً على تفعيل التمثيل الدبلوماسي، فإنّ ترجمة تلك البوادر واقعيّاً ظلّت محدودة خصوصاً في الجانب الاقتصادي[١٣].

يمكن لدول الخليج أداء أدوار مهمّة وحيوية في رسم مستقبل سوريا، ونقطة البدء في ذلك هي الدخول على خطِّ تسويةٍ سياسية للأزمة، والإسهام في بلورة صيَغ عملية وقابلة للتنفيذ، ولو على مراحل زمنية

١٢- حول مظاهر التواصل العربي والخليجي مع دمشق عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩م، انظر:
https://www.alestiklal.net/ar/view/4456/dep-news1586596435-

١٣ - زياد غصن، ماذا ينتظر السوريون اقتصادياً من الخليج؟، الميادين، ٩ يناير ٢٠٢٣م
https://cutt.ly/hwrdu5F3

وموضوعية متعدّدة. وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجه الجهود الدبلوماسية والتفاوضية التي قامت بها -ولا تزال- أطراف أخرى، فإنّ دول الخليج ربما تنجح في تلك المهمّة، إذ إنها تملك أدوات متعدّدة تساعدها على ذلك.

من الجوانب التي يمكن أن تعمل عليها دول الخليج لتحقيق تسوية سياسية في سوريا، مباشرة اتّصالات وحوارات جدّية مع الأطراف المعنيّة، لحثّها على المضيّ في طريق الحلول السياسية والتخلّي عن منطق الإقصاء والقطيعة، سواء من جانب الحكومة السورية أو قوى المعارضة السورية. والمقصود هنا تحديداً القوى والكيانات «السياسية»، بما فيها تلك التي تخلّت عن حمل السلاح، أو لديها استعداد لذلك، والانخراط في مسار سياسي، سواء لبلورة تسوية للأزمة ككلّ، أو حتى لوضع خارطة طريق محدّدة لمصير ومستقبل تلك الجماعات والقوى.

وسيكون لهذا الدور الخليجي أهمية كبرى، ليس فقط لصالح الاستقرار السوري، لكن أيضاً لصالح الاستقرار والأمن الإقليمي، بما فيه أمن دول الخليج العربية ذاتها؛ لتجنّب أو الحدّ من التأثيرات الأمنية السلبيّة المرتبطة بمصير تلك القوى بعد انتهاء الأزمة في سوريا.

يضاف إلى هذا البعد الأمني الحيوي، أنّ توافر إرادة حقيقية لدى جميع الأطراف وخصوصاً الأطراف السورية نفسها (النظام والمعارضة) للدخول في حوار بنّاء واتّخاذ خطوات عملية نحو حلّ سياسي توافقي، سينعكس بالضرورة على تعظيم فرص تحسّن العلاقات بين دمشق والعواصم

الخليجية، كما سيعزّز دور وموقع دول الخليج في مصفوفة علاقات سوريا الخارجية مستقبلاً.

تمتلك دول الخليج أوراقاً وأدوات متنوّعة يمكن توظيفها للاضطلاع بالأدوار المطلوبة والمهام الممكنة لصياغة مسار إيجابي لمستقبل سوريا، وكذلك لمستقبل العلاقات بين الجانبين. تشمل هذه الأدوات القابلة للتوظيف الدعم الاقتصادي بأشكاله المتعدّدة، وربما يكون هو الأداة الأكثر إلحاحاً وبالتالي الأكثر تأثيراً في المدى القصير، بحكم ضرورة إعادة بناء الدولة السورية، والاستحقاقات الجوهرية فيها وعلى رأسها إعادة الإعمار.

وفي السياق السياسي، لدول الخليج العربية وزن سياسيّ كبير على المستويين الإقليمي والعالمي. فإقليمياً تشكّل دول الخليج كتلة قويّة داخل جامعة الدول العربية، استناداً إلى الثقل الفردي لكلّ دولة على حدة. وفي هذا المستوى فإنّ الموقف الخليجي الجماعي والفردي يعدّ أساسياً في توجيه بوصلة الحركة أمام جامعة الدول العربية، خاصّة فيما يتّصل بمتابعة ومراجعة الالتزام بما توافقت عليه الدول الأعضاء في الجامعة في القمّة العربية الأخيرة بشأن مراحل ومتطلّبات عودة سوريا، وكذلك سُبل إنهاء الأزمة هناك، خاصّة فيما يتعلّق بتطبيق آليّة أو مبدأ «خطوة مقابل خطوة» ومدى الالتزام به عملياً، ومن ثمّ تحديد الخطوة المقابلة في إطار الجامعة. حيث يمكن لدول الخليج العربية أن ترجّح أو تعطّل أو تعدّل موقفاً أو قراراً للجامعة في هذا الشأن.

كما تتيح مكانة وعلاقات دول الخليج العربية عالمياً أن تباشر اتصالات مؤثّرة مع القوى الكبرى في العالم لدعم مسار سياسيّ يخدم مستقبل سوريا

الموحّدة ذات السيادة، ويحافظ في الوقت ذاته على حدّ أدنى من الالتزام الرسمي السوري بتلبية مطالب الشعب السوري، والوفاء بالحقوق الأساسية المتعارف عليها عالمياً.

ومن الفرص السانحة في هذا السياق، تصاعد الدورين الصيني والروسي في المنطقة. فعلى الرغم من متانة وقوّة العلاقات الخليجية الأمريكية، فإنّ دخول قوى أخرى على خطّ التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط، يمنح دول المنطقة وعلى رأسها دول الخليج مجالاً أوسع للحركة والتأثير، ليس فقط في الأزمة السورية، وإنّما في مختلف القضايا والملفّات الخاصّة بالمنطقة.

خاتمة:

لإعادة تنشيط عضوية سوريا في جامعة الدول العربية آثار كبيرة على دول الخليج العربي، سواء كانت إيجابية أو سلبية. فمن ناحية، يمكن أن يعزّز الاستقرار الإقليمي، ويدعم التعاون في جهود مكافحة الإرهاب، ويساعد في التصدّي للتهديدات المشتركة.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن يساعد اندماج سوريا عربياً في موازنة النفوذ الإيراني في المنطقة، ليس بالضرورة من منطلق المواجهة والتقابل، وإنما على الأقلّ من منظور أن تؤدّي سوريا دوراً إيجابياً في تدعيم التواصل والانفتاح على إيران، وتقوية عملية ضبط التفاعلات العربية الإيرانية لمنع أيّ توتّرات أو انفلاتات فيها.

في المقابل، من شأن استعادة العلاقات الطبيعية بين سوريا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن تحمل تلك الدول مزيداً من المسؤوليات والأعباء، ليس فقط تجاه الشعب السوري الذي تقوم دول المجلس بالفعل بواجباتها القومية والأخوية نحوه، وإنّما أيضاً تجاه الدولة السورية ككلّ، بما يعنيه ذلك من أدوار تضطلع بها دول الخليج في مواجهة الاستحقاقات السورية اقتصادياً وسياسياً ومجتمعياً. وعلى الرغم مما في ذلك من تكاليف

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مباشرة ومسؤوليات غير مباشرة، فإنّ هذه الأعباء هي الثمن أو المكافئ الموضوعي للتداعيات الإيجابية المرتبطة بعودة سوريا عربياً.

وفي مستوى آخر، تمثّل العلاقات الخليجية السورية، وتحديداً في شقّها المستقبلي، فرصة ومدعاة لتفعيل وإحياء الروح الخليجية الجماعية مجدّداً. فكما وضح من التحليل، فإنّ للإطار المؤسّسي أهمّية كبيرة فيما يتعلّق بالشأن السوري عموماً، وبصفة خاصّة تجاه العلاقات بين دول الخليج وسوريا. وكذلك فقد وضحت بشدّة أهمّية الإطار المؤسّسي العربي متمثّلاً في جامعة الدول العربية، فإنّ الإطار المؤسّسي الخليجي لا يقلّ أهمّية، بل إنّه أكثر أهمّية، تحديداً في ملفّ العلاقات بين دول الخليج العربية وسوريا. وقد كشف التحليل ما لطبيعة العلاقات الخليجية من تأثير مباشر في ذلك الملفّ حالياً ومستقبلاً. ويؤشّر ذلك بوضوح إلى ضرورة عودة دول الخليج العربية مجدّداً إلى العمل المشترك تحت مظلّة مجلس التعاون. حتى وإن ظلّ تعدّد الرؤى وتباين الحسابات قائماً، فهو طبيعي في تقدير كلّ دولة لمصالحها ومن ثمّ سياساتها. بل إنّ استيعاب تلك التباينات داخل إطار مؤسّسي جماعي أيسر وأكثر مقبولية وموضوعية وأقلّ كلفة وجهداً من محاولة احتوائها أو التصدّي لها بشكل فردي، أو من محاولة الاقتصار في التفاعل بشأنها على المستوى الثنائي.

وفي نطاق أوسع، يمكن القول إنّ تصدّي دول الخليج للتعاطي مع مستقبل سوريا ومعه مستقبل العلاقات الخليجية السورية، لن يكون الاستحقاق الوحيد المطروح خليجياً على المدى المنظور. فعلى غرار الأزمة

السورية التي انعكست بشكل مباشر على العلاقة بين دمشق والعواصم الخليجية، تعاني المنطقة العربية -وللأسف- من عدّة ملفّات ومشكلات بدأت في حالات من الاحتقان أو التأزّم السياسي (العراق، لبنان، تونس)، ووصلت في حالات أخرى إلى الصراع المسلّح المفتوح (اليمن، السودان)، وما بينهما جمع بين الشقاق السياسي والنزاع العسكري والجذور المجتمعية- القبلية (ليبيا، الصومال). من هنا على دول الخليج العربية استخلاص الدروس المستفادة من ملفّ سوريا وكيفية إدارة العلاقات معها حاضراً ومستقبلاً. وتطوير آليّات ورسم خطوط عامّة للتعاطي الخليجي مع الأزمات والصراعات (المشار إليها) الجارية في المنطقة، وذلك على المستوى الفردي الخاصّ بكلّ دولة خليجية، وكذلك المستوى الجماعي المؤسّسي الخاصّ بمظلّة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإطاره.

قائمة المراجع العربية والأجنبية:

أولاً ـ المراجع العربية :

١ . وثائق:

ـ قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (٣٢) جدّة، المملكة العربية السعودية، (جامعة الدول العربية، الأمانة العامّة، شؤون مجلس الجامعة).

٢. كتب:

ـ د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

ـ د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م.

ـ د. رمضان أحمد العمر، الأزمة السورية وتأثيرها على الاقتصاد السوري ٢٠١١-٢٠٢٠م، في: «تداعيات الأزمات الدولية الراهنة على الوطن العربي»، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، ٢٠٢٢م.

٣ . دوريات وأوراق بحثية:

ـ د. وئام السيد، أثر متغيرات النظام الدولي على الأمن الإقليمي العربي:

دراسة تأصيلية لدور نظرية الإيكولوجية السياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ٩ (مصر، جامعة بورسعيد، يناير ٢٠٢١م).

- دينا محسن محمود، الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية دراسة مقارنة «سوريا واليمن»، المركز الديمقراطي العربي، ٢٥ يوليو ٢٠١٦م.

https://democraticac.de/?p=34554

٤) صحف ومجلات ومواقع إلكترونية:

- مجلة «آراء حول الخليج»، مركز الخليج للأبحاث، (أعداد مختلفة تضم تحليلات عن العلاقات الخليجية – السورية والتطورات الإقليمية والأزمة السورية).

ثانياً - المراجع الأجنبية :

1 - Analytical Papers:

- Carnegie Endowment. (Analytical papers on Arab and Gulf Positions Towards Syrian Crisis and Regional Aspects).

https://carnegieendowment.org

2 - News papers & Websites:

- The New York Times Magazine. (Analyses and Articles about Syrian Arab Normalization).

Abstract:

Following the decision of "League of Arab States" to lift the suspension of Syria membership (32nd Arab Summit held in Jeddah, Saudi Arabia, on May 19 May 2023), Syria's reintegration into the collective Arab framework has taken a significant turn. This marks the beginning of a new phase that shifts the dynamics of Syrian-Arab relations from bilateral and partial tracks to a collective and comprehensive scope, under the institutional umbrella of the Arab regional system, the Arab League.

This assessment aims to anticipate the trends and prospects of Gulf-Syrian relations. by identifying main points of differences and alignment between the Gulf states and Syria at both the individual level of each Gulf state and the institutional level of the Gulf Cooperation Council (GCC).

To achieve the objective, the researcher tackles the subject through four main axes: the essential pillars of the relations, particularly in terms of security, politics, and economics. motivations, specifically within the Gulf region. Then it moves on to the implications and effects resulting from Syria's return to the Arab framework, specifically upon the Gulf region side. Afterward, the researcher examines the future issues and topics on the agenda of Gulf-Syrian relations.

Consequently, this assessment moved to address and foresee the roles that the Gulf countries can undertake towards Syria, especially in the near future, such as the phases of reconstruction, state-rebuilding, and the amelioration of the Syrian people's conditions.

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

قواعد النشر في سلسلة تقارير تقدير موقف يصدر شهرياً

١ ـ أن يكون موضوع **تقرير تقدير موقف** معنياً بقضية راهنة أو مستجدة تواجه دولة الكويت أو دول منطقة الخليج والجزيرة العربية.

٢ ـ لا يقل عدد كلمات التقرير عن (٣٧٥٠ كلمة).

٣ ـ أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.

٤ ـ يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.

٥ ـ يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت